مركز العدل لدراسات السياسات العامة

ما بعد حادث دمياط: لا تأثير جسيم على منظومة الإمداد

تقدير موقف

يوليو ٢٠٢٦

الملخص التنفيذي

تشير التقديرات الأولية إلى أن حادث وحدة التغويز في دمياط **لا يمثل تهديدًا جسيمًا لاستقرار منظومة إمدادات الطاقة في مصر**. فرغم أن خروج الوحدة مؤقتًا من الخدمة يؤدي إلى تقليص جزء من طاقات التغويز المتاحة وهامش المرونة التشغيلية، فإن حجم التأثير يظل في الحدود التي تستطيع المنظومة استيعابها وإدارتها.

وتشير قراءة القدرات والبدائل المتاحة إلى **عدم وجود فجوة حرجة في الإمدادات نتيجة الحادث في حد ذاته**، مع بقاء مدة توقف الوحدة وسرعة عودتها إلى التشغيل العاملين الرئيسيين في تحديد حجم الأثر خلال الفترة المقبلة

حجم التأثير

تبلغ الطاقة التشغيلية لوحدة التغويز المتضررة نحو **450 مليون قدم مكعب يوميًا بحسب بيانات الوزارة**، بما يعادل قرابة **7% من احتياجات مصر اليومية من الغاز الطبيعي**، المقدرة بنحو **7.5–7.9 مليار قدم مكعب يوميًا**.

كما تمثل الوحدة نحو **16% من إجمالي طاقات استقبال وتغويز الغاز الطبيعي المسال المتاحة لمصر**، بما في ذلك القدرات المتاحة عبر الأردن.

وبالتالي، فإن خروجها مؤقتًا من الخدمة **يقلص هامش الأمان والمرونة في منظومة الغاز، لكنه لا يخلق بالضرورة فجوة فورية غير قابلة للتعويض**.

بدائل متاحة لامتصاص الصدمة

تمتلك منظومة الطاقة عددًا من البدائل التشغيلية التي يمكن استخدامها بصورة متدرجة لتعويض جزء كبير من الطاقة المفقودة، أهمها:

أولًا: تعظيم استخدام وحدات التغويز الأخرى والقدرات المتاحة لاستقبال الغاز عبر الأردن.

ثانيًا: زيادة استخدام المازوت كوقود بديل في محطات الكهرباء القادرة فنيًا على ذلك، بما يقلل الضغط على استهلاك الغاز. ويمكن تعويض الفقد في أسوء الظروف ب ١٠-١٢ ألف طن مازوت وقد سبق العمل بهذه المستويات من قبل.

صحيح ان لذلك تكلفة اعلى لكنها حل يجنب تخفيف الأحمال عن الكهرباء والقطاع الصناعى

ثالثًا: إدخال كامل الطاقات المتاحة من الرياح والطاقة المتجددة إلى الشبكة، على غرار ما حدث خلال الصيف الماضي، حين اقتربت مساهمة الطاقة المتجددة من **18% من مزيج توليد الكهرباء** في بعض الفترات.

رابعًا: في السيناريوهات الأكثر تشددًا، يمكن خفض صادرات الكهرباء مؤقتًا للحفاظ على توازن الشبكة المحلية.

خامسًا: يظل الخفض الجزئي والمؤقت لإمدادات الغاز لبعض الأنشطة الصناعية **خيارًا أخيرًا** إذا لم تكن البدائل السابقة كافية لتغطية العجز.

متى تعود الوحدة إلى التشغيل؟

مدة التوقف لا تتحدد فقط بالسيطرة على الحريق. فمن الضروري إجراء **فحص فني شامل** من مالك الوحدة والجهات المختصة للتأكد من سلامة الهيكل والمعدات والأنظمة التشغيلية وصلاحية الوحدة للعودة إلى الخدمة، فضلًا عن الإجراءات الإدارية والتأمينية المحتملة.

وإذا أثبتت الفحوص عدم وجود أضرار جوهرية، فمن الممكن فنيًا **إعادة ربط الوحدة وتشغيلها خلال فترة محدودة**. أما إذا كشفت الفحوص عن أضرار تستوجب إصلاحات رئيسية، فقد تمتد فترة التوقف وفقًا لطبيعة الضرر.

بديل إضافي: وحدةForce

من المهم الإشارة إلى وجود وحدة التغويز **Force**، وهي وحدة غير مستخدمة حاليًا وموجودة في المياه الإقليمية المصرية، ما يوفر **خيارًا احتياطيًا إضافيًا** يمكن اللجوء إليه وربطه بالمنظومة إذا تأخرت جاهزية الوحدة المتضررة، مع مراعاة المتطلبات الفنية والتعاقدية اللازمة لذلك.

الخلاصة

الحادث يضغط على هامش المرونة في منظومة الطاقة المصرية، لكنه لا يعني فقدان القدرة على تأمين الإمدادات. وتملك الدولة مجموعة من البدائل المتدرجة لاستيعاب أثر خروج الوحدة، تبدأ بإعادة توزيع قدرات التغويز والوقود البديل والطاقة المتجددة، قبل الوصول إلى إجراءات أكثر تشددًا.

وعليه، فإن العامل الحاسم خلال المرحلة المقبلة ليس الحادث في حد ذاته، وإنما **مدة خروج الوحدة من الخدمة، وسرعة استكمال الفحص الفني، وكفاءة إدارة البدائل المتاحة خلال فترة ذروة الطلب الصيفي.**